الأمم المتحدة

A/C.3/58/SR.32

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
8 March 2004
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية والثلاثين

المعقودة في المقر بنيويورك، يوم الثلاثاء ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد مايرتنس (نائب الرئيس) ..... (بلجيكا)

المحتويات

البند ١١٠ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

البند ١١٣ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها (تابع)

البند ١١٢ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-59468 (A)

في غياب السيد بيلنغا – إيبوتو (الكاميرون)، ترأس السيد مايرتنس (بلجيكا)، نائب الرئيس، الجلسة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ١١٠ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/C.3/58/L.17/Rev.1)

مشروع القرار *A/C.3/58/L.17/Rev.1*: المرأة والمشاركة في الحياة السياسية

١ - **السيدة كوركيري** (الولايات المتحدة): عرضت مشروع القرار باسم مقدميه، فقالت إن القرار يحث الدول على تشجيع مشاركة المرأة في جميع جوانب العملية السياسية، باتخاذ تدابير تقضي على الممارسات التمييزية، وتزود المرأة بالأدوات التي تمكنها من المشاركة الكاملة على قدم المساواة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات. ويأمل مقدمو مشروع القرار، بعد اتخاذ القرار، أن تنفذ التدابير الموصى بها على وجه السرعة.

٢ - وقد أعربت البلدان التالية عن رغبتها في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، إريتريا، أستراليا، أندورا، بابوا غينيا الجديدة، بنغلاديش، بنما، بيرو، تايلند، تركيا، توغو، تيمور – ليشتي، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تترانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الرأس الأخضر، رومانيا، السنغال، صربيا والجبل الأسود، غانا، كازاخستان، الكاميرون، كندا، كولومبيا، المكسيك، ملاوي، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، اليابان.

البند ١١٣ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها (تابع) (A/C.3/58/L.29)

مشروع القرار *A/C.3/58/L.29*: حقوق الطفل

٣ - **السيدة بورزي كورناتشيا** (إيطاليا): عرضت مشروع القرار باسم مقدميه، فقالت إن مشروع القرار في عام ٢٠٠٢ كان مقصودا به توفير تغطية شاملة لجميع المسائل ذات الصلة بحقوق الطفل. وقد أعيد تشكيل النص الجديد لتحقيق الاتساق بين مكوناته، ويركز النص على أهمية اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين وسائر صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة.

٤ - وقد أعربت البلدان التالية عن رغبتها في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار: أوكرانيا، أيسلندا، بلغاريا، بليز، بوتسوانا، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بيلاروس، تركيا، تونس، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، سوازيلند، غانا، فييت نام، الكاميرون، كرواتيا، كوت ديفوار، الكونغو، ملاوي، موزامبيق، موناكو.

البند ١١٢ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع) (A/58/12، A/58/12/add.1 (ملحق)، A/58/281، A/58/299، A/58/353، A/58/410، A/58/415-S/2003/952)

٥ - **السيد شيماموري** (اليابان): قال إن اليابان ترحب بالاتجاهات المحددة في عملية عام ٢٠٠٤ لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي تلقى الضوء على الفهم المتزايد للعلاقة بين السلام والأمن، والعمل الإنساني والسياسات الإنمائية. وهناك حاجة إلى علاقات تشاركية فعالة داخل وخارج الأمم المتحدة لتعكس هذه العلاقة، ويجب أن يكون الأمن البشري بمثابة المبدأ الهادي في تنفيذ مشاريع محددة.

٦ - وينطوي التقرير الذي قدمته اللجنة المعنية بالأمن البشري إلى الأمين العام في أيار/مايو ٢٠٠٣ على مفهوم أساسي يتعلق بحماية وتمكين اللاجئين. وبموجب هذا النهج،

يعتبر اللاجئون ثروة كبيرة بإمكانيات واسعة للمساهمة في إعادة التعمير والتنمية في البلدان التي تمزقها الصراعات. ولكي تستمر العودة إلى السلام، يجب الاهتمام بشكل خاص بمساعدة العائدين على إعادة الاندماج في المجتمع المحلي الذي يستعيد نشاطه، والمشاركة في إعادة تعمير بلدانهم.

٧ - وتنتوي اليابان القيام بدور نشط في تنفيذ استراتيجيات ''تكملة الاتفاقية''، التي تشتمل على جهود لحماية اللاجئين، وتوفير المساعدة الإنمائية في المناطق المعرضة لتدفقات اللاجئين. وهذا النهج يتسق مع عنصر مهم آخر من عناصر تقرير اللجنة المعنية بالأمن البشري، وهو سد أي فجوة بين المساعدة الإنسانية وإعادة التعمير.

٨ - وكان إدراج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ضمن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إجراء إيجابيا، لأن التنمية مكوّن أساسي في الجهود الشاملة لمساعدة اللاجئين، ولا يتسنى تحقيقها إلا بتعاون وثيق بين الوكالات الإنسانية والإنمائية. وسيكون هذا التعاون ضروريا لتطبيق النهج المتكامل على عمليات الإعادة الأربع: الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة التعمير في حالات ما بعد الصراع، وعملية ''تقديم المساعدة الإنمائية إلى اللاجئين''، واستراتيجية ''التنمية من خلال الدمج المحلي''. وإلى جانب ذلك، يجب أن يكون دور مفوضية شؤون اللاجئين أكثر وضوحا عند النظر إليه في سياق مجموعة المساعدات بأكملها.

٩ - وتركز مساعدات اليابان لأفريقيا على التنمية التي محورها الإنسان، والحد من الفقر من خلال النمو الاقتصادي وتدعيم السلام، بهدف تمكين الناس، ومنهم اللاجئون، وبناء قدرات المجتمعات المحلية، وإنجاز التنمية من خلال نهج متكامل.

١٠ - وتأمل اليابان أن تحظى أنشطة المفوضية بدعم أوسع نطاقا وأقوى من المجتمع الدولي، بما يزيد من وضوح صورتها ومن عدد شركائها. وهذا من شأنه أن يزيد من إحساس الشركاء بالملكية، ويساعد على توسيع القاعدة المالية للمفوضية باجتذاب مانحين جدد. والمنظمات غير الحكومية اليابانية والأفراد على استعداد لزيادة مساهماتهم في عمل المفوضية.

١١ - وأخيرا، تؤيد اليابان تمديد فترة عمل المفوضية إلى أن تحل مشكلة اللاجئين.

١٢ - **السيد غوتليشر** (كرواتيا): قال إن كرواتيا تؤيد تماما التدابير المقترحة في التقرير المتعلق بتعزيز قدرة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على الاضطلاع بولايتها (A/58/410)، وترحب بإشارة المفوض السامي إلى تزايد عدد العائدين في منطقتها في تقريره لعام ٢٠٠٢ (A/58/12). وفي هذا الشأن، قال إن حكومته تسعى إلى خلق ظروف دائمة من أجل إعادة إدماج جميع اللاجئين بشكل متسق، ومنهم المشردون داخليا، في المناطق التي سبق لهم السكن فيها.

١٣ - إن لسياسة الحكومة المتعلقة بعملية عودة اللاجئين والمشردين داخليا عدة أهداف أساسية: إعادة الحياة والظروف المعيشية إلى طبيعتها؛ تحقيق الاستقرار الديمقراطي، مع إعطاء الأولوية لعودة الأقليات القومية — وفي المقدمة المواطنون الكروات ذوو العرق الصربي؛ القضاء على التمييز؛ توفير الدعم من مؤسسات الحكومة المركزية. ومن الأولويات إيجاد الظروف التي تساعد على استمرار عودة اللاجئين بحل مشاكل الإسكان.

١٤ - وهناك أنشطة وأموال أخرى توجَّه إلى التعجيل بإعادة النشاط الاقتصادي في مناطق العودة، ونزع الألغام الأرضية، وتنظيم سجلات الأراضي، وإنشاء نظام ضمان اجتماعي للعائدين بعد عودتهم مباشرة. ومما يؤسف له أن

التوسع في إنشاء الوحدات السكنية لم يقترن بتقدم اقتصادي في إيجاد فرص جديدة للعمل؛ وكانت النتيجة أن ترك بعض العائدين مواطنهم من جديد، مما يدل على الحاجة إلى مساعدة حكومية أكثر انتظاما.

١٥ - ومن هنا انخرطت الحكومة بشكل مباشر في ردّ الممتلكات، واتخذت عدة تدابير أخرى، كان منها زيادة الدعم والمساعدة الماليين لعودة اللاجئين إلى البوسنة والهرسك. وكانت النتيجة التعجيل بردّ الممتلكات المصادرة، وإيجاد الظروف المناسبة للاستمرار في إعادة إدماج العائدين في المجتمعات المحلية، وتحديد الحلول الدائمة للاجئين من البوسنة والهرسك. وبذلك تحقق تقدم واسع في عملية العودة. ومع ذلك فإن الأمر سيحتاج إلى المزيد من المساعدة من المنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي للانتهاء من هذه العملية، بما يمكِّن الحكومة من تكريس جهودها للبرامج الإنمائية في مناطق العودة.

١٦ - **السيد ريو جيونغ – هيون** (جمهورية كوريا): قال إنه بينما انخفض العدد الإجمالي للاجئين، ازداد العدد الشامل للناس الذين تهتم بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأصبحت الحالة المتغيرة تستدعي تعزيز دور المفوضية وقدرتها. ولذلك ترحب جمهورية كوريا بنتيجة عملية ''المفوضية لعام ٢٠٠٤''، وتؤيد الإجراءات التي اقترحها المفوض السامي لتنفيذها.

١٧ - وتؤيد جمهورية كوريا أيضا إلغاء الإطار الزمني الراهن المحدد للمفوضية باعتباره خطوة عملية صوب تمكينها من العمل الفعال، وترى أن مبادرة ''تكملة الاتفاقية'' التي وضعتها المفوضية تعتبر جهدا جاء في وقته لتعزيز الحلول الشاملة لمشاكل اللاجئين، مع تعزيز التضامن الدولي في الوقت نفسه. وتظل الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين إطارا أساسيا لحقوق اللاجئين؛ غير أنها لا تكفي لمعالجة الحالة الراهنة للاجئين. فالروابط بين تدبير الأمور في مرحلة ما بعد الصراع والمساعدة الإنسانية والسياسات الإنمائية أصبحت متشابكة بشكل متزايد، وستساعد مبادرة ''تكملة الاتفاقية'' المفوضية على التصدي للتحديات الجديدة.

١٨ - وفي إطار الحلول الدائمة، تستحق جهود المفوضية لتحسين التخطيط الاستراتيجي المشترك الثناء، وكذلك الجهود المبذولة لتنفيذ المبادرات المبتكرة، مثل عمليات الإعادة الأربع: الإعادة إلى الوطن، إعادة الإدماج، إعادة التأهيل، إعادة التعمير، والتنمية من خلال الدمج المحلي، وتقديم المساعدة الإنمائية إلى اللاجئين.

١٩ - والمطلوب تمويل كاف لتمكين المفوضية من الاضطلاع بولايتها بشكل فعال، وتساند اليابان جهود المفوض السامي لتوسيع قاعدة المانحين وتركيز الأنشطة الأساسية للمفوضية على المجالات التي يمكنها بذل أقصى الجهد فيها لتقليل المعاناة الإنسانية. وقد تبرعت جمهورية كوريا بمبالغ كبيرة للمفوضية، بشكل مباشر وغير مباشر، في عام ٢٠٠٣، وستبذل أقصى جهدها لزيادة تبرعاتها في المستقبل.

٢٠ - إن الكثيرين من الناس الذين يعيشون خارج بلد منشئهم لا تقبلهم البلدان المستقبلة بصفتهم لاجئين رسميا. ويعيش هؤلاء الناس في ظروف من الهشاشة البالغة، ويتعرضون لطائفة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان. ومن هنا فإنهم محل اهتمام كبير من المفوضية التي يؤمل أن تفضي جهودها إلى التخفيف من محنتهم، من خلال التشاور الوثيق مع البلدان المعنية. وينبغي بوجه خاص احترام مبدأ عدم الطرد، حيث إن الكثيرين من هؤلاء الناس يمكن أن يتعرضوا للملاحقة إذا أعيدوا إلى أوطانهم قسرا.

٢١ - وأخيرا، تعتبر حماية سلامة وأمن العاملين في الوكالات الإنسانية التزاما أعلى يتحمله المجتمع الدولي.

٢٢ - **السيد مبوندو** (زامبيا): قال إن أغلبية البلدان تتأثر بحالة اللاجئين. وقد بدأت هذه المشكلة في زامبيا قبل ما يزيد على ٣٠ عاما، نتيجة لحركات الكفاح من أجل التحرر في الجنوب الأفريقي. وجاءت الموجة الثانية من اللاجئين نتيجة للحروب الأهلية في البلدان المجاورة، وزاد عدد اللاجئين من زهاء ٠٠٠ ١٠٠ في الثمانينات إلى ما يقرب من ٠٠٠ ٢٧٠ اليوم.

٢٣ - ويرحب وفده بالتطورات الإيجابية في مجال الإعادة إلى الوطن في عام ٢٠٠٢. والمأمول، مع عودة السلام إلى العديد من الدول المرسلة، أن يزداد عدد العائدين زيادة كبيرة.

٢٤ - ومنذ بدء إعادة اللاجئين الأنغوليين إلى الوطن في تموز/يوليه ٢٠٠٣، شهدت زامبيا نجاح عملية إعادة أكثر من ٠٠٠ ١٥ أنغولي من اللاجئين إلى وطنهم؛ على أن هذه العملية بدأت تبطئ نتيجة القدرة المحدودة على الاستيعاب، ورجع بعض العائدين من تلقاء أنفسهم إلى زامبيا، وهذا اتجاه مقلق. وهذه الحالة لا تثير شواغل أمنية فحسب، بل تشكل أيضا ضغطا على الهياكل الاجتماعية والاقتصادية في البلد. ولذلك تدعو زامبيا حكومة أنغولا إلى تقديم مزيد من الدعم لمساعدتها في عملية الإعادة إلى الوطن. وفيما يتعلق بإعادة اللاجئين الروانديين إلى وطنهم، فقد أعيد أقل من ١٠٠ لاجئ منهم في إطار الاتفاق الثلاثي الذي وُقع قبل تسعة أشهر.

٢٥ - وكان دعم المجتمع الدولي ذا قيمة لا تقدر. على أن الاستضافة الممتدة لعدد كبير من اللاجئين لم تكن بغير مشاكل بالنسبة إلى زامبيا، إذ ضغطت على الهياكل الأساسية الاجتماعية. وقد عمدت الحكومة، في تصديها لهذه التحديات بمساعدة من مفوضية شؤون اللاجئين، إلى وضع نهج متكامل لإدارة شؤون اللاجئين، يهدف إلى إدماج اللاجئين في جدول أعمال التنمية. وعلاوة على تيسير الإدماج المحلي للاجئين، فإن هذا النهج سيسهم في النهاية في تنفيذ ''عمليات الإعادة الأربع''، تمكينا للاجئين الذين يختارون العودة إلى الوطن من التزود بمهارات تساعدهم على الاندماج بشكل أيسر في مجتمعاتهم المحلية.

٢٦ - وتثني زامبيا على جهود المفوضية، بالتشارك مع سائر الوكالات وبالتعاون مع المجتمع الدولي، من أجل معالجة حالة اللاجئين. والمطلوب إيجاد حلول فورية لمعالجة الأسباب الكامنة، وتواصل زامبيا مشاركتها النشطة في محاولة العثور على حلول لحالة اللاجئين في أفريقيا. وتدعو زامبيا المجتمع الدولي إلى التركيز على مسألتي منع المنازعات وتسويتها، لمنع التدفقات الواسعة النطاق للمشردين في جميع أنحاء العالم.

٢٧ - **السيدة كابالاتا** (جمهورية تترانيا المتحدة): قالت إن وفدها يؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وأعربت عن تقديرها لمبادرة المفوض السامي لشؤون اللاجئين لدعم مكتبه، بحيث يتواءم مع المناخ السياسي الدولي المتغير. إن مشكلة اللاجئين المستمرة التي تزداد تعقدا قد حملت مفوضية شؤون اللاجئين على تحسين المعايير وتعزيز تنسيق جهود المجتمع الدولي.

٢٨ - إن العناصر الثلاثة لإطار الحلول الدائمة — تقديم المساعدة الإنمائية إلى اللاجئين، والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة التعمير، والتنمية من خلال الدمج المحلي — يجب أن تحظى باهتمام واسع وجاد، ولا سيما من جانب البلدان التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين.

٢٩ - إن العودة الاختيارية إلى الوطن تظل أفضل الحلول، وإن لم تكن دوما أكثرها احتمالا، لمشكلة اللاجئين. ومما

يقلق وفدها أنه خلافا لروح تقاسم الأعباء، فإن البلدان الأخرى لإعادة التوطين تميل فقط إلى اختيار اللاجئين الذين يُعتبرون ثروة، وكثيرا ما تتجاهل غير المتعلمين والمسنين والضعاف والمرضى، بما في ذلك ضحايا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وليس هناك مثل هذا الاختيار بالنسبة إلى بلدان اللجوء الأول، مثل بلدها.

٣٠ - ولا تزال حكومتها تعتقد أن التنمية من خلال الدمج المحلي لأعداد كبيرة من اللاجئين قد لا تكون دائما مستدامة لكثير من البلدان المضيفة أو للاجئين أنفسهم. وقد مارست تترانيا بنجاح الدمج المحلي لأعداد صغيرة من اللاجئين، مثل الـ ٣ ٠٠٠ لاجئ من الصومال. وقد أعطيت للاجئين الصوماليين أراض في تترانيا، وسمح لهم بطلب الحصول على الجنسية. أما بالنسبة إلى المليون لاجئ من منطقة البحيرات الكبرى، فإن التنمية من خلال الدمج المحلي يمكن أن تتسبب في اختلالات ديمغرافية غير مقصودة تنتج عنها عواقب سياسية وأمنية واقتصادية خطيرة. ويجب على المجتمع الدولي تقاسم العبء مع البلدان التي تشجع هذا الدمج الذي ينبغي أن يكون طوعيا وأن يجري التعامل معه حالة بحالة.

٣١ - إن تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/58/353 يصف بدقة انعدام الأمن في العديد من مناطق استضافة اللاجئين في بلدها. وفي ضوء انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة في هذه المناطق، تواجه حكومتها تحديا يتمثل في التأكد من أن مخيمات اللاجئين ستظل مدنية وإنسانية في طابعها. وإذا كان وفدها يقدر المساعدة التي تقدمها المفوضية فيما يتصل بفصل اللاجئين الحقيقيين عن العناصر المسلحة، فإن هناك حاجة إلى المزيد من بناء القدرات وتعبئة الموارد، بما في ذلك وجود موظفين مدربين تدريبا جيدا في الميدان لضمان الأمن.

٣٢ - ويلاحظ وفدها باهتمام جهود المفوض السامي لتوسيع قاعدة المانحين وتنويع مصادر تمويل المفوضية؛ ويجب أيضا تزويد برنامج الأغذية العالمي بالموارد اللازمة لتوفير الغذاء الكافي للاجئين. ورحبت في هذا الصدد بنداء ممثل النرويج إلى المجتمع الدولي لتقاسم العبء المجحف الواقع على عاتق البلدان النامية المستضيفة لمعظم اللاجئين في العالم.

٣٣ - وأعربت المتكلمة عن تقديرها للمفوضية والبلدان المانحة التي أسهمت في نظام حماية اللاجئين، وأكدت مساندتها لجدول الأعمال بشأن الحماية، الذي اعتمدته اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي في عام ٢٠٠١.

٣٤ - وتحث حكومتها المفوض السامي على إيجاد السبل الكفيلة بالحد من تدفقات اللاجئين، ومنها منع المنازعات وتسويتها، وتدعو المجتمع الدولي إلى التزام الحذر عند اتباع نهج مبتكرة لمعالجة مشكلة تنطوي على مسائل تتعلق بالسيادة والتدخل الإنساني. إن للمفوضية دورا مهما تؤديه في مجال إعادة اللاجئين إلى الوطن وكذلك عودة المشردين داخليا بطريقة آمنة وطوعية ومستمرة.

٣٥ - **السيد تريباتي** (الهند): رحب بالمبادرات التي اتخذها المفوض السامي لشؤون اللاجئين في الدورة السابقة للجمعية العامة، ومنها عملية عام ٢٠٠٤، ونهج الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة التعمير، و ''تكملة الاتفاقية''، لتلبية الاحتياجات المتغيرة، وحثّ المفوض السامي على تزويد الدول الأعضاء بتقييم لنتائج هذه المبادرات.

٣٦ - إن التقدم الضئيل في خفض عدد اللاجئين أمر يدعو إلى القلق، في ضوء العديد من التدفقات الجديدة للاجئين في أفريقيا.

٣٧ - وقال إن حكومته تحث المفوضية على التأني في تحمل أعباء جديدة، وتركيز مواردها المحدودة في المقام الأول على

اللاجئين أنفسهم. ولما كانت المسؤولية عن المشردين داخليا تقع أساسا على الدول الأعضاء، فإن انخراط المفوضية في شؤونهم يجب أن يكون على أساس طلبات صريحة من الدول الأعضاء المعنية. وعلى أجزاء الأمم المتحدة التي تعالج المسائل الإنسانية أن تعمل في حدود ولاياتها وأن تتجنب الازدواجية.

٣٨ - ويجب الاهتمام أكثر بالبلدان النامية التي تتحمل معظم أعباء استضافة اللاجئين وحمايتهم.

٣٩ - وبروح من التضامن والمسؤولية وتقاسم الأعباء، يجب على المفوضية والمجتمع الدولي معالجة العوامل الكامنة، مثل الفقر الذي يتسبب في تدفقات اللاجئين، وذلك بعدة طرائق، منها تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٠ - وإلى أن تُدخل التعديلات اللازمة على اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ لمعالجة تدفقات اللاجئين الضخمة والهجرة المختلطة، فإن حكومته ستظل تجد صعوبة في الانضمام إلى الإطار القانوني الراهن.

٤١ - ويرحب وفده بجهود المفوض السامي من أجل تعزيز المساءلة والشفافية في المفوضية، الذي يتعين أن يحافظ على حيادها وطابعها غير السياسي، وبخاصة في ضوء الاقتراح بإلغاء محدودية الإطار الزمني المفروضة الآن على المفوضية. ويتعين على المفوضية التعاون بشكل وثيق مع الدول المعنية، وأن تدرس بعناية الأثر الذي يمكن أن يترتب ميدانيا على دورها الاستباقي.

٤٢ - **السيد بن شريف** (الجزائر): رحب بمبادرة ''تكملة الاتفاقية''، مؤكدا للجنة دعم حكومته الكامل لها في تعزيز مفوضية شؤون اللاجئين. وأبّن المفوضين الساميين الراحلين الأمير صدر الدين أغا خان وسيرخيو فييرا ده ميليو، اللذين كرسا شطرا كبيرا من حياتهما لقضية اللاجئين.

٤٣ - إن عدد اللاجئين الذين في كنف المفوضية لا يزال مقلقا. وتستضيف البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، ثلثي اللاجئين الذين يزيد عددهم على ٢٠ مليونا، والذين وقع الكثيرون منهم ضحايا للفقر والاستبعاد واليأس.

٤٤ - وإذا كانت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني تستحق التهنئة على مساعداتها، فإن المشاركة الحاسمة للبلدان المانحة لا تزال تتناقص. إن هناك حاجة إلى زيادة توعية الجمهور، وتوفير المزيد من المساعدة المالية المنصفة، وتعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة الدولية، والعمل على مكافحة الصمت الذي يرين على بعض الأزمات الإنسانية.

٤٥ - وما زال العبء ثقيلا على بلدان الجنوب التي تستضيف معظم اللاجئين. وتجدد حكومته دعوتها إلى مراعاة مساهمات البلدان المضيفة للاجئين.

٤٦ - إن حكومته، التي اعتادت الترحيب باللاجئين من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية منذ الاستقلال، تعبر عن تضامنها مع الشعب الفلسطيني، الذي أدمجت عدة آلاف من أبنائه إدماجا كاملا في الجزائر. وستواصل حكومته أيضا تقديم المساعدات الإنسانية إلى شعب الصحراء، بدعم من المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي، إلى أن يتمكن شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه في تقرير المصير.

٤٧ - وأخيرا، فإن القضاء على محنة النفي يتطلب إجراءات وقائية وتنسيقا فعالا بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني.

٤٨ - **السيد ساهوفيتش** (صربيا والجبل الأسود): قال إن توفير الحماية الفعالة للعدد المقلق من اللاجئين لا يزال يمثل أولوية عليا بالنسبة إلى المجتمع الدولي. وينبغي زيادة تعزيز مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي لها دور أساسي تقوم به.

٤٩ - وقد أحاط وفده علما باهتمام بتقرير المفوض السامي عن تعزيز قدرة المفوضية، وبمبادرة ''تكملة

الاتفاقية" لتعزيز تقاسم الأعباء والبحث عن حلول دائمة. ويعبر الوفد عن دعمه لإطار الحلول الدائمة، بما في ذلك الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة التعمير، وتقديم المساعدة الإنمائية إلى اللاجئين، والتنمية من خلال الدمج المحلي. ويجب الاستفادة من نتائج المشاريع التجريبية المنفذة في عدة بلدان باعتبارها أساسا لوضع مشروع قواعد الالتزام بعمليات الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة التعمير.

٥٠ - وينبغي للمفوضية أن تأخذ في اعتبارها الاحتياجات الخاصة للأطفال والنساء من اللاجئين، وأن تعتمد سياسة عدم التسامح إزاء العنف الجنسي العنف على أساس الجنس.

٥١ - وفيما يتصل بمساعدة المشردين داخليا، التي يغلب تقديمها حسب الحاجة، فإن حكومته تدعو إلى وضع معايير أوضح لمشاركة الوكالات الدولية، ومنها مفوضية شؤون اللاجئين، وزيادة تحسين التنسيق وتوزيع العمل بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وغير ذلك من أصحاب الشأن.

٥٢ - ويعرب وفده عن تقديره للمفوضية والبلدان المانحة التي قدمت مساعدات نفيسة لتسهيل إيواء زهاء ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ من كرواتيا والبوسنة والهرسك في صربيا والجبل الأسود. وفي عام ٢٠٠٢، اعتمدت حكومته استراتيجية وطنية للتوصل إلى حلول دائمة للاجئين، بما في ذلك تشجيع الدمج المحلي وتوفير الإسكان والعمل المناسبين، وتأمل أن يقدم المجتمع الدولي الدعم المالي اللازم للوفاء بالتكاليف العالية لهذه التدابير.

٥٣ - وتجدر بالترحيب الإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذها كرواتيا لضمان العودة المستمرة للاجئين، رغم بعض النواقص. ومن شأن الاتفاق المبرم بين صربيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك، الذي يطالب كلتا الدولتين بإيجاد الظروف اللازمة لضمان العودة الطوعية والمنظمة والآمنة للاجئين، وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، أن يعجّل من وتيرة العودة.

٥٤ - ورغم العديد من المبادرات الدولية، فإن احتمالات تحسن المعدل البطيء بشكل غير مقبول لعودة المشردين داخليا من كوسوفو وميتوهيا، الذين يزيد عددهم على ٢٦٠ ٠٠٠ شخص، احتمالات ضعيفة، بسبب ما يتعرض له السكان غير الألبان في هذه المقاطعة من عنف وتمييز.

٥٥ - وختاما، ستواصل حكومته التعاون مع الدول الأعضاء، بما في ذلك البلدان المجاورة، بحثا عن حلول لمسألة حماية اللاجئين في المنطقة.

٥٦ - **المطران ميغليوري** (مراقب الكرسي الرسولي): قال إن الكرسي الرسولي، بعد الحرب العالمية الثانية، اكتسب خبرة واسعة في التعامل مع اللاجئين والمشردين والعائدين والمهاجرين وعديمي الجنسية، الذين كان ينظر إلى محنتهم دائما بقلق عظيم. ولذلك فإن المبدأ التوجيهي الأساسي لأي جهد يبذل للتصدي لهذا التحدي العابر للحدود يجب أن يكون هو الذود عن كرامتهم — فالكرامة المتساوية الأصيلة لدى جميع الناس هي الأساس الأخلاقي الطبيعي لحقوق الإنسان والتضامن.

٥٧ - وتستدعي حماية اللاجئين أيضا تلبية الاحتياجات الخاصة للنساء، وبصفة خاصة للأطفال، الذين يشكلون ما يصل إلى ٧٠ في المائة من اللاجئين، والذين قضى بعضهم حياتهم كلها في مخيمات اللاجئين. ويوجد ثمانون في المائة من الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا، التي تعتبر ثاني أكبر مأوى للاجئي العالم. وما زال هناك عمل كثير مطلوب لضمان حصول الأطفال اللاجئين على قدر أكبر من التعليم، الذي ما زال غير ملائم بشكل

فاضح، لمساعدتهم في تفادي التجنيد العسكري والاستغلال والإيذاء والاتجار بهم.

٥٨ - ويلاحظ وفده بقلق تحيز وسائل الإعلام والشخصيات السياسية كل حين ضد اللاجئين والمشردين، وهو التحيز الذي يجعلهم أحيانا ضحايا للإذلال والاضطهاد والعنف.

٥٩ - إن هناك وكالات مختلفة تابعة للكنيسة الكاثوليكية تساند أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مجال حماية اللاجئين. ويرحب الكرسي الرسولي بالنداء الوارد في عملية عام ٢٠٠٤ بشأن تقاسم الأعباء والحلول الدائمة، وبالجهود المبذولة لتعزيز التعاون بين المفوضية وشركائها داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بما في ذلك مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وفريق جنيف المعني بالهجرة. ورحب، في هذا الشأن، بمبادرة شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بعقد الاجتماعين التنسيقيين المعنيين بالهجرة الدولية، اللذين عقدا في تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. إن ما تمخض عن هذين الاجتماعين من علاقات تشاركية وتقاسم المعلومات المتعددة التخصصات سيعزز المشاورات بين بلدان منشأ العمال المهاجرين واللاجئين والبلدان المستضيفة لهم، ويساعد في التخفيف من الشواغل الأمنية الوطنية.

٦٠ - ولما كان الكرسي الرسولي يسلّم بالصلة بين الإدارة التعاونية للهجرة، البريئة من المصالح القومية والتجارية، والتنمية، فإنه يعتقد اعتقادا جازما أن بوسع المهاجرين المساهمة في المجتمع، إذا كُفل لهم الشعور بالكرامة والقيمة، ويرى من الأمور المشجعة انعكاس هذه النظرة في تقرير المفوض السامي.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.